دور الصكوك الإسلامية في تنشيط سوق الأوراق المالية في السودان (٢٠١٦ - ٢٠١٨)

كريمة أبوشعالة
ماجستير تمويل ومصارف
المعهد العالي للعلوم والتقنية بليبيا

عز الدين حملة
طالب دكتوراه مالية ومحاسبة
جامعة البويرة بالجزائر

مما لا شك فيه أن كل اقتصاد من اقتصاديات دول العالم تُعنى اهتماما بالغاً بسوق الأوراق المالية باعتبارها مرآة العاكسة لاقتصادها، ولأهميتها في السوق المالي عموماً، ولذلك هناك جهود مبذولة في هذا الخصوص لتعزيز وتحفيز هذه السوق، ومن بين الدول التي حظيّ سوقها باهتمام بالغ السودان، حيث تعمل على تنشيط سوقها بشتى الطرق وهذا بغية الوصول إلى ركب الأسواق العالمية المتطورة، ولا يخفى أن من بين أهم عوامل وأدوات تنشيط في مثل هذه الأسواق ما يعرف بالصكوك الإسلامية، بحيث كان توجه عالمي في هذا الجانب بتعزيز التعاملات بالصكوك المالية الإسلامية، خاصة في ظل الأزمات المالية العالمية التي اجتاحت دول العالم، وسوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان يعطي أهمية لهذه الصكوك، لذلك هناك تطور في تعامل بها.

هذا ما نحاول الإطلاع عليه والإلمام به من خلال محاولة التعرف على تطور التعامل بالصكوك الإسلامية في سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان، ومن هذا تندرج لنا الإشكالية التالية:

ما مساهمة الصكوك الإسلامية في تعزيز سوق الخرطوم للأوراق المالية؟ وهذا السؤال تندرج تحته أسئلة الفرعية الآتية:

- ما هي الصكوك المالية الإسلامية؛
- ما مختلف جهود حكومة السودان في تطوير بورصتها.

أهداف البحث: من خلال هذه الورقة نحاول الوصول إلى عدة نقاط أبرزها:

- الإطلاع على مدي أهمية الصكوك الإسلامية في سوق الأوراق المالية؛
- التعرف على سوق الخرطوم للأوراق المالية؛
- العمل على إظهار مكانة أداة الصكوك الإسلامية في تنشيط عمليات سوق الخرطوم للأوراق المالية.

ومحاولة للإجابة على الإشكالية ارتئينا تقسيم هذه الورقة إلى:

- مدخل للصكوك المالية الإسلامية؛

- دور الصكوك في تنشيط البورصة السودانية (٢٠١٦-٢٠١٨)

المحور الأول: مدخل للصكوك المالية الإسلامية

عُرف التصكيك (التوريق الإسلامي) بأنه: "إصدار وثائق أو شهادات مالية متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية موجودات (أعيان أو منافع أو حقوق أو خليط من الأعيان والمنافع والنقود والديون) قائمة فعلاً أو سيتم إنشاؤها من حصيلة الاكتتاب، وتصدر وفق عقد شرعي وتأخذ أحكامه"

أولا: تعريف الصكوك الإسلامية

الصكوك الإسلامية عُرفت بأنها " وثائق متساوية القيمة تمثل حصصا في ملكية أو نشاط استثماري مباح شرعي، تصدر وفق صيغ التمويل الإسلامية مع الالتزام بالضوابط الشرعية " .

وهناك تعريف آخر للصكوك الإسلامية بأنها: "عبارة عن وثيقة بقيمة مالية معينة تصدرها مؤسسة بأسماء من يكتتبون فيها مقابل دفع القيمة المحررة بها، وتستمر حصيلة البيع سواء بنفسها أو يدفعه إلى الغير للاستثمار نيابة عنها، وتعمل على ضمان تداوله ويشارك المكتتبون في الصكوك في نتاج هذا الاستثمار حسب الشروط الخاصة بكل إصدار" .

من خلال ما سبق يمكن حصر الخصائص التي تمتاز بها الصكوك المالية الإسلامية عن غيرها من أدوات الاستثمار في النقاط الآتية:[١]

- تصدر بفئات متساوية القيمة، بهدف تسهيل شرائها وتداولها بين الجمهور وذلك من خلال الأسواق المالية؛
- لها قيمة اسمية محددة، أي تصدر بقيمة اسمية محددة يحددها القانون وموضحة في نشرة الإصدار؛
- قابلة للتداول في إطار ضوابط شرعية؛
- تمثل حصة شائعة في ملكية الموجودات المخصصة للاستثمار؛
- استحقاق الربح وتحمل الخسارة، بمعنى مالك الصك يشارك في الربح حسب الاتفاق في نشرة الإصدار ويتحمل الخسارة بنسبة ما يملكه من صكوك.

ثانيا: أنواع الصكوك المالية الإسلامية

[١]- بو عبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد 14، الجزائر 2015 ، ص: 23.

تتعدد الصكوك الإسلامية، غير أن الصكوك الأكثر انتشارا يمكن حصرها في الأنواع التالية[1]:

- صكوك المضاربة: أوراق مالية تُعرض للاكتتاب على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة فتمثل عامل المضاربة (المستثمر)، ويتمثل مالكو الصكوك أصحاب رأس المال"؛
- صكوك المشاركة: عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب في إنشاء مشروع استثماري، ويصبح موجودات المشروع مِلكاً لحملة الصكوك، وتدار الصكوك على أساس عقد المشاركة بتعيين أحد الشركاء لإدارتها بصيغة الوكالة بالاستثمار؛
- صكوك المرابحة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المرابحة، وتصبح سلعة المرابحة مملوكة لحملة الصكوك، والهدف من إصدار هذا النوع من الصكوك هو تمويل عقد بضاعة المرابحة كالمعدات والأجهزة، فتقوم المؤسسة المالية بتوقيعه مع المشتري مرابحة نيابة عن حملة الصكوك، وتستخدم المؤسسة المالية حصيلة الصكوك في تملُك بِضاعة المرابحة وقبضها قبل بيعها مرابحة؛
- صكوك الاستصناع: هي صكوك تطرح لجمع مبلغ لإنشاء مبنى أو صناعة آلة أو معدات مطلوبة من مؤسسة معينة بمبلغ يزيد عن المبلغ اللازم لصناعتها، وحقوق حملة لصكوك تتمثل فيما دفعوه ثمناً لهذه الصكوك، إضافة إلى الربح الذي يمثل الفرق بين تكلفة الصناعة وثمن البيع؛
- صكوك السلم: تتمثل ملكية شائعة في رأسمال السلم لتمويل شراء سلع يتم استلامها في المستقبل، ثم تسوق على العملاء ويكون العائد على الصكوك هو الربح الناتج عن البيع، ولا يتم تداول هذه الصكوك إلا بعد أن يتحول رأس المال إلى سلع، وذلك بعد استلامها وقبل بيعها، وتعتبر صكوك السلم أداة متميزة لجذب الموارد المالية للحكومات والشركات والأفراد الذين يعملون في إنتاج زراعي أو صناعي أو تجاري، فمن ثمن بضاعة آجلة يستطيع المنتج أن يمول عمليات الإنتاج؛
- صكوك الإجارة: هي عبارة عن وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري يُدر دخلاً، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي تتعلق بها إلى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية؛

[1]- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الدولية –البحرين-)، مجلة الباحث، العدد9، جامعة ورقة، الجزائر، 2011، ص: 255-257.

- صكوك المزارعة: عبارة عن صكوك متساوية القيمة يصدرها مالك الأرض بغرض تمويل تكاليف زراعية، بموجب عقد المزارعة يتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة بحسب الاتفاق المذكور في العقد؛
- صكوك المساقاة: وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها ف سقي الأشجار والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد، وصكوك المساقاة يصدرها مالك الأشجار محل التعاقد من أجل تمويل عمليات السقي والرعاية وتشارك حملتها في المحاصيل المنتجة وذلك بموجب هذا العقد (عقد المساقاة).

ثالثا: دور الصكوك الإسلامية وأهميتها على مستوى سوق الأوراق المالية

توفر الصكوك الإسلامية أو عملية (التصكيك) العديد من المزايا لمختلف المتعاملين في مجالها، وسنذكر أهم المزايا التي تحققها الصكوك الإسلامية لسوق الأوراق المالية كالآتي:

- إن ابتكار أدوات مالية واستثمارية كالصكوك الإسلامية وتداولها في سوق الأوراق المالية، سيكون له دور كبير في خلق فرص الاستثمار وتوجيه المدخرات إلى قنوات الاستثمار المختلفة، وهو ما يعد أمر حيوياً لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتنشيطه حيث تتعدد أنواع وآجال الصكوك، فيمكن إصدار صكوك على حسب القطاع الذي يوجد فيه المشروع حيث يمكن استخدامها لتمويل المشاريع في مختلف القطاعات؛
- تُقدم الأدوات الاستثمارية المعتمدة على الصكوك والتي يمكن تداولها في سوق الأوراق المالية بديل قريبا للمعاملات المصرفية، فعندما تتنوع الأدوات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، تصبح تلك الأدوات أكثر إغراء للمدخرين من ودائع المصارف، وتصبح مصدر أفضل لتمويل الاستثمار بالنسبة للمستثمرين؛[1]
- إن ازدياد كمية ونوعية الصكوك الإسلامية سيؤدي إلى ارتفاع كفاءة السوق المالية لما يترتب عليها من تعميق السوق واتساعه، حيث ستزداد كميات التداول لهذه الصكوك، ويكون من صالح السوق تنوع إصدار الصكوك بما يغطي الاحتياجات التمويلية والاستثمارية؛
- إن التوسع في إصدار الصكوك الإسلامية نتيجة تبني خطط التنمية الاقتصادية يستدعي ضرورة العمل على خلق سوق ثانوي لتداول هذه الصكوك، بما يساهم في تعظيم وتوظيف المدخرات وتوسيع دائرة الاستثمار؛

[1]- العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد 1، الجزائر، 2017، ص: 72.

- تعزيز الطلب العالمي على الصكوك، فخاصية السيولة والمرونة من حيث الأنواع والأجل التي تتميز بها الصكوك يجعل منها منافساً قوياً للأوراق المالية التقليدية في استقطاب مستثمرين من مختلف انحاء العالم؛
- إن الوصول بفكرة الصكوك الإسلامية إلى مستوى التداول العالمي يوضح مدى سعة وتكامل النظام الإسلامي.[1]

المحور الثاني: دور الصكوك في تنشيط البورصة السودانية (٢٠١٦-٢٠١٨)

في إطار سياسات الإصلاح وتحرير الاقتصادي التي سعت إليها الحكومة السودانية مطلع تسعينيات، تم إنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية، بما يساهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وكان على الحكومة السودانية العمل على تفعيل وتنشيط هذه السوق بِشتى الطرق، وقد أثبتت الأدوات المالية أهميتها في هذا الشأن، ويمكن الإشارة من بين هذه الأنواع إلى الصكوك المالية ودورها في تحفيز وتنشيط عمليات بورصة الأوراق المالية السودانية، وقبل الإشارة لذلك نشير باختصار إلى مكانة سوق الأوراق المالية في السودان.

أولا: سوق الأوراق المالية في السودان

تم إنشاء السوق الخرطوم للأوراق المالية عام ١٩٩٤، بحيث استطاع أن يحدث حراكاً واضحاً في الساحة الاقتصادية وبالأخص في جانبها المالي المتعلق بحشد الموارد العامة، بجانب مساهمته في تنويع أدوات إدارة السياسة النقدية من خلال عمليات السوق المفتوحة، فضلاً عن إتاحته لفرص توظيف المدخرات للمقيمين والأجانب في سوق اتسم بالاستقرار النسبي بسبب الفورية في معاملاته[2].

ويهدف سوق الخرطوم للأوراق المالية لتحقيق الآتي[3]:

- تنظيم ومراقبة إصدار الأوراق المالية والتعامل بها بيعاً وشراءً؛
- تشجيع الادخار وتنمية الوعي الاستثماري بين المواطنين وتهيئة الظروف الملائمة لتوظيف المدخرات في الأوراق المالية مما يعود بالنفع على المواطن والاقتصاد السوداني؛

---

[1]- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الدولية –البحرين-)، مرجع سبق ذكره، ص: 254.

[2]- يعقوب محمود السيد، مشاهد عثمان إبراهيم، سوق الأوراق المالية في السودان (النشأة والتطور والرؤى المستقبلية)، قطاع المؤسسات المالية والنظم، بنك السودان المركزي، حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي 2011، ص: 17.

[3]- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي 2013، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 22/06/2018).

- العمل علي توسيع وتعزيز الملكية الخاصة للأصول الإنتاجية في الاقتصاد الوطني وعلى نقل الملكية العامة للأصول الرأسمالية للدولة إلى أوسع الفئات الوطنية؛
- تطوير وتنمية سوق الإصدارات وذلك بتنظيم ومراقبة إصدارات الأوراق المالية وتحديد الشروط والمتطلبات الواجب توفرها في نشرات الإصدار عند طرح الأوراق المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور؛
- ترسيخ أسس التعامل السليم والعادل بين فئات المستثمرين وضمان تكافؤ الفرص للمتعاملين في الأوراق المالية وحماية صغار المستثمرين؛
- اقتراح كيفية تنسيق البيانات المالية والنقدية وحركة رؤوس الأموال والإشراف على السياسة المتعلقة بتنمية مصادر التمويل المتوسط والطويل الآجل في السودان وذلك بما يحقق الاستقرار المالي والاقتصادي في السودان ومن ثم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

وقد شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية عام ٢٠١٧ فوزه بجائزة أفضل بورصة مستقرة ومستدامة في شمال إفريقيا والتي نظمتها مجلة (CFICO) Capital Finance International للعام ٢٠١٧، كما شهد الربع الأول من عام ٢٠١٧[١]: – تشغيل الأنظمة الإدارية والمالية والمحاسبية وبداية التشغيل التجريبي لنظام التداول عن بعد؛

– انتقال سوق الخرطوم للأوراق المالية إلي مقره الرئيسي وأصبح يمارس كل نشاطاته من داخل مقره الرئيسي؛

– شارك السوق في دورة تعزيز حوكمة الشركات والمؤسسات المالية في الدول العربية التي نظمها اتحاد البورصات العربية وصندوق النقد العربي بالبحرين؛

– وشارك السوق في اجتماع مدراء العمليات والاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية والتي نظمها المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب بالبحرين؛

– تغير الهيكل التنظيمي للسوق وفقاً لقرار مجلس الإدارة.

ثانيا: نحو تنشيط سوق الخرطوم للأوراق المالية بأداة الصكوك الإسلامية

يعتبر سوق الخرطوم للأوراق المالية سوقاً إسلامياً، أي بمعني أن التداول الذي يتم من خلاله يقوم على أساس شرعي، فإنه جرت العادة على تداول الصكوك الإسلامية بدلاً عن السندات، تصدر الصكوك بمختلف أشكالها من وزارة المالية والاقتصاد الوطني نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية،

[١]- سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول 2017، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 22/06/2018).

كما رخص قانون صكوك التمويل لسنة ١٩٩٥ لبعض الجهات الأخرى بإصدار الصكوك مثل الحكومة الاتحادية وحكومات الولاية، شركات مساهمة عامة وأية جهة أخرى يوافق لها مجلس الوزراء بناء على توصية الوزير.[١]

وقد شهد حجم الصكوك تطوراً في البورصة السودانية بحيث شهدت السوق الأولية للصكوك ارتفاعا خلال الربع الأول عام ٢٠١٧ مقارنةً بنظيره من العام السابق حيث ارتفع عدد الصكوك المصدرة من ٧ مليون صكاً إلى ٩ مليون صكاً بنسبة ارتفاع بلغت ٢٣٪، وشهد عدد الصكوك المتداولة ارتفاعا بالنسبة ١.١٠٪ كما يظهر من الجدول الآتي :

جدول رقم ٠١ : عدد الصكوك المصدرة في السوق الأولية لربع الأول ٢٠١٦ و ٢٠١٧

البيان	2016	2017	النسبة %
عدد الصكوك المصدرة	7,486,312	9,189,018	23
عدد الصكوك المتداولة (صناديق الاستثمار وشهادات الاستثمارية)	3,029,664	3,062,802	1,10

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول ٢٠١٧ (تاريخ التحميل ٢٢/٦/٢٠١٨).

ويمكن توضيح عدد الصكوك المتداولة في الربع الأول من عام ٢٠١٧ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٦ .

الشكل رقم ٠١ : عدد الصكوك المتداولة

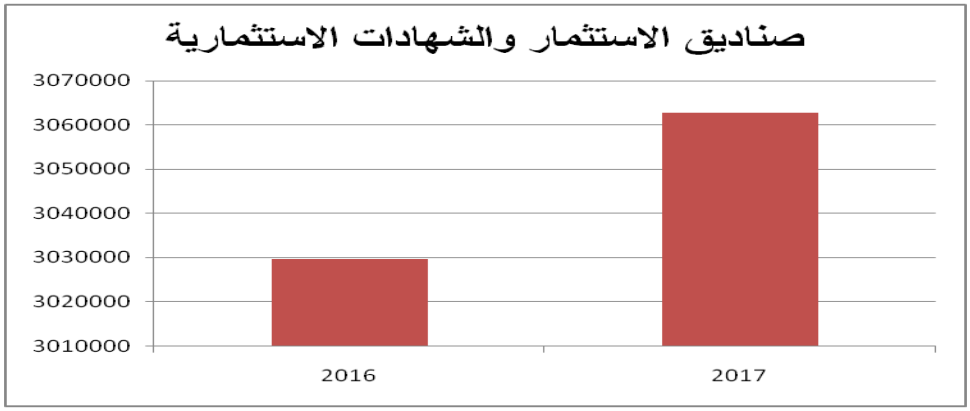

المصدر: من إعداد الباحثان بناءاً على الجدول السابق.

وبلغ عدد الصكوك التي تم تداولها خلال شهر يناير من عام ٢٠١٨ المتمثلة في صناديق الاستثمار والشهادات الاستثمارية ٣,١٤٧.٥١٩ صكاً بحجم تداول ٦١٤.٣٧٣.١٥٦ جنيهاً نفذت من خلال ٢.٦٢٥ صفقة، والجدول الموالي يوضح الخمس الصكوك الأكثر ارتفاعاً من حيث عدد الصكوك وحجم التداول.

الجدول رقم ٠٢ : الخمس صكوك الأكثر ارتفاعاً من حيث عدد الصكوك وحجم التداول

[١]- سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير السنوي 2011، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل 23/06/2018).

الصك	عدد الصكوك المتداولة	النسبة إلى الإجمالي%	حجم التداول	النسبة إلى الإجمالي%
شهامة (75.4) 01/10/2017	407,878,612.31	36.8	779,676	37.8
شهامة (75.2) 01/10/2017	260,377,625.86	23.5	498,418	24.2
شهامة 01/01/2017 إصدار (72.1)	224,549,150.92	20.2	394,306	19.1
شهامة 1/4/2017 (73.2)	131,069,592.57	11.8	235,503	11.4
شهامة 1/4/2017 (73.1)	83,909,175.98	7.5	151,092	7.3
الإجمالي	1,107,784,157.64		2,058,995	

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير الشهري يناير ٢٠١٨ (تاريخ التحميل ٢٣/٦/٢٠١٨).

في حين بلغ عدد الصكوك التى تم تداولها خلال شهر فبراير من عام ٢٠١٨ المتمثلة في صناديق الاستثمار والشهادات الاستثمارية ١,٣٢١,٢٠٢ صكاً بحجم تداول ٤٣٦,٥٠٣,٦٧٩ جنيهاً نُفذت من خلال ٢٦٦٠ صفقة، وبلغ عدد الصكوك التى تم تداولها خلال شهر مارس ١,٧١٠,١٣٣ صكاً بحجم تداول ٩٠٤,٦٤٥,٥٦٢ جنيهاً نُفذت من خلال ١,٨١٥ صفقة. وبالتالي هناك تزايد في إصدار وتداول الصكوك الإسلامية، هذا يوحي إلى مدى أهمية هذا النوع من الأدوات في سوق الخرطوم للأوراق المالية في السودان. ويمكن توضيح أكثر خمس شركات ارتفاعا من حيث قيمة التداول في سوق الخرطوم للأوراق المالية لشهر مارس عام ٢٠١٨.

الجدول رقم ٠٣ : الخمس شركات الأكثر ارتفاعا من حيث قيمة التداول

الترتيب	الشركة	قيمة الأوراق المالية المتداولة	النسبة من الإجمالي
1	بنك التضامن الإسلامي TAIB	14,777,531.95	33.2
2	بنك الخرطوم KHBA	12,189,558.00	27.5
3	مجموعة سوداتل للاتصالات المحدودة SDTL	9,033,907.50	20.3
4	شركة الوطنية لنظم التعليم المتقدم NAES	5,859,450.03	13.2
5	البنك الإسلامي السوداني SIBA	2,458,077.60	5.5
	الإجمالي	44,318,525.08	100

المصدر: سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير الشهري مارس ٢٠١٨ (تاريخ التحميل ٢٣/٦/٢٠١٨).

وشهد أداء سوق الثالثة لسوق الخرطوم للأوراق المالية الذي يشمل التحويلات خارج القاعة (التحويلات العائلية – الأصول والفروع– التحويلات الإرثية– التحويلات التي تتم خارج السودان والتنازل والهبة والتحويلات التى

تتم بأوامر قضائية)، بحيث بلغ عدد الأوراق التي تم تداولها خارج القاعة خلال شهر مارس ٢٠١٨ ب ٢,٠٠٨,٧٩٤ جنيها.

خاتمة

شهد سوق الخرطوم للأوراق المالية تطوراً، وهذا ما دل عليه من خلال فوزه بالمرتبة الأولي في شمال إفريقيا، بحيث هناك جهود تبذل من الحكومة السودانية وإدارة البورصة لتنشيط هذه السوق، حيث شهدت التداولات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية اهتماما من قبل البورصة باعتبار سوق الخرطوم للأوراق المالية يولي أهمية بالغة للمعاملات الإسلامية، وقد تطورت اهتمامات البورصة بالصكوك الإسلامية لتشهد تطور في تعاملاته بهذه الأداة، بحيث شهدت السوق الأولية للصكوك ارتفاعا خلال الربع الأول عام ٢٠١٧ مقارنةً بنظيره من العام السابق حيث ارتفع عدد الصكوك المصدرة من ٧ مليون صكاً إلى ٩ مليون صكاً بنسبة ارتفاع بلغت ٢٣٪، وشهد عدد الصكوك المتداولة ارتفاعا بالنسبة ١.١٪، وبلغ عام ٢٠١٨ عدد الصكوك التي تم تداولها خلال شهر فبراير المتمثلة في صناديق الاستثمار والشهادات الاستثمارية ١,٣٢١,٢٠٢ صكاً بحجم تداول ٤٣٦,٥٠٣,٦٧٩ جنيهاً، وبالتالي هناك زيادة في حجم إصدارات وتعاملات بالصكوك الإسلامية وهو ما يؤشر على إمكانِية واسعة لتطوره مستقبلاً.

نتائج الدراسة

- لسوق الأوراق المالية أهمية في الحياة الاقتصادية وتعزيز مجالات التنمية؛
- حقق سوق الخرطوم للأوراق المالية عديد من الأهداف الواردة في نظامها الأساسي؛
- تولي الحكومة السودانية أهمية للتعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية؛
- زيادة عدد الأوراق المالية المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، وبالأخص الصكوك وشهادات الاستثمار؛
- تطور سوق المالي السوداني من حيث التداول الالكتروني، وهذا ما ساهم في زيادة حجم التداول داخل البورصة؛

- لا يزال يحتاج سوق الأوراق المالية في السودان العمل الأكثر للوصول إلى ركب الدول المتطورة، وخاصة في جوانبه الرقابية داخل البورصة، مع ضرورة الاهتمام بوسائل تنشيط إصدارات الصكوك بواسطة القطاع الخاص السوداني.

قائمة المراجع

- بو عبد الله علي، تطور إصدار الصكوك المالية الإسلامية في بورصة ماليزيا، مجلة الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد ١٤، الجزائر، ٢٠١٥.
- نوال بن عمارة، الصكوك الإسلامية ودورها في تطوير السوق المالية الإسلامية (تجربة السوق المالية الدولية –البحرين–)، مجلة الباحث، العدد ٩، جامعة ورقة، الجزائر، ٢٠١١.
- العرابي مصطفى، حمو سعدية، دور الصكوك الإسلامية في تمويل الاقتصاد، مجلة البشائر الاقتصادية، عدد ١، الجزائر، ٢٠١٧.
- يعقوب محمود السيد، مشاهد عثمان إبراهيم، سوق الأوراق المالية في السودان (النشأة والتطور والرؤى المستقبلية)، قطاع المؤسسات المالية والنظم، بنك السودان المركزي، حقوق الطبع محفوظة لبنك السودان المركزي ٢٠١١.
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير السنوي ٢٠١٣، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل ٢٢/٦/٢٠١٨).
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير ربع الأول ٢٠١٧، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل ٢٢/٦/٢٠١٨).
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، تقرير السنوي ٢٠١١، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل ٢٣/٦/٢٠١٨).
- سوق الخرطوم للأوراق المالية، التقرير الشهري يناير– مارس ٢٠١٨، http://www.kse.com.sd (تاريخ التحميل ٢٣/٦/٢٠١٨).